التطلعات الأمريكية تجاه المنطقة العربية إبان الحرب العالمية الثانية

دكتور رءوف عباس حامد

كلية الآداب ـ جامعة القاهرة

التطلعات الامريكية تجاه المنطقة العربية ابان الحرب العالمية الثانية

دراسة وثائقية

اتبعت الولايات المتحدة الامريكية سياسة ذات طابع معين منذ بداية اهتمامها بالمنطقة العربية وحتى قيام الحرب العالمية الثانية ، قامت على حماية حقوقها التجارية ومصالح رعاياها ، مع تجنب التورط سياسيا أو تحمل تبعات سياسية فى منطقة كانت تعدها دائما منطقة مصالح ومناورات سياسية للقوى الاوربية الكبرى بالدرجة الأولى وظلت الولايات المتحدة متمسكة بهذه السياسة حتى السنوات الأولى من الحرب (١) ، حتى أجبرتها الظروف على تغيير سياستها بعد أن دخلت طرفا فى الحرب الى جانب الحلفاء ، فازدادت التزاماتها السياسية

---

(١) يذكر رايموند هير ان الولايات المتحدة لم تهتم بتكثيف تمثيلها الدبلوماسى فى مفوضية القاهرة التى كانت تعد قاعدة العمل الدبلوماسى بالمنطقة خلال الحرب الثانية ـ الا اعتبارا من اكتوبر ١٩٤٠ بعد دخول ايطاليا الحرب باربعة شهور ثم زادت من عدد الدبلوماسيين بالمفوضية بعد دخول الولايات المتحدة الحرب الى جانب الحلفاء .

انظر :

Raymond A. Hare, The Great Divide : World War II, in the Annals of the American Academy of Political and Social Sciences, May 1972, pp. 24-25.

والعسكرية وتنوعت اهتماماتها بالمنطقة العربية ، ولم يعد اطار دورها السياسى فى المنطقة قبل الحرب يرضى مصالحها وتطلعاتها تجاه المنطقة ، فتخلصت من ذلك الاطار الذى لم يعد يتفق مع حقائق الموقف التى خلقته ظروف الحرب وراحت تضع لنفسها اطارا جديدا لسياسة شرق اوسطية تعكس تطلعاتها تجاه المنطقة .

وتعنى هذه الدراسة برصد هذه التطلعات ، وتتبع السياسة الأمريكية الجديدة فى المنطقة العربية فى مرحلتها الجنينية حتى اكتملت ملامحها عندما أوشكت الحرب على الانتهاء مؤذنة بقيام عالم جديد ، انتقل فيه مركز الثقل السياسى فى الغرب الى الولايات المتحدة الأمريكية .

الدور الأمريكى فى المنطقة العربية خلال الحرب :

وجدير بالذكر أن دور الولايات المتحدة الامريكية فى المنطقة العربية العربية ابان الحرب العالمية الثانية ، كان دور القوة المعاونة للجهود العسكرية البريطانية بتقديم الامدادات العسكرية والمدنية ، ووسائل النقل ، وأعمال الصيانة ، وهى مساعدات كانت ذات أهمية حيوية للقوات البريطانية وقوات الكمنولث ، فى وقت كان النصر فيه يتأرجح بين مد وجذر . وبلغت تلك المساعدات ذروتها بعد صدور قانون الاعارة والتأجير فى مارس ١٩٤١ . وبفضل تلك المساعدات استطاعت قوات الحلفاء ان تحقق نصرا ساحقا على الالمان فى معركة العلمين الشهيرة .

وتحت مظلة قانون الاعاة والتأجير ، لعبت الولايات المتحدة الامريكية دور الشريك لبريطانيا فى مركز تموين الشرق الأوسط . Middle East Supply Center (MESC) الذى تمركز فى القاهرة ، وقد اقامه الجيش البريطانى لتنسيق نقل المؤن اللازمة لبلاد المنطقة ، فى مواجهة الظروف الناشئة عن اغلاق البحر المتوسط فى وجه الملاحة التجارية . ولكن الحاجة الى تناول مسائل ذات صبغة سياسية ومدنية تتصل باقتصاديات بلدان المنطقة كلها ، دفعت العسكريين الانجليز الى نقل تبعية مركز تموين الشرق الأوسط الى وزارة النقل الحربى ، ودعى الامريكان الى المشاركة فيه فى ربيع ١٩٤٢ .

وقبلت الولايات المتحدة الدعوة ، وعينت Frederick Winant الذى كان ضابط اتصال بادارة الاعارة والتأجير

بواشنطون ــ ممثلا مدنيا لامريكا بمركز تموين الشرق الأوسط ، يعاونه عدد محدود من الموظفين ، ما لبث أن ازداد بازدياد حجم دور الولايات المتحدة فى أعمال المركز ، حتى تجاوز الخمسين موظفا فى وقت من الأوقات . كذلك عينت الولايات المتحدة الجنرال Russeil Maxwell قائد القوات الامريكية بالشرق الأوسط ــ ممثلا عسكريا لها بمركز تموين الشرق الأوسط ، يعاونه عدد من الضباط الامريكيين .

غير ان ظروف الحرب زادت من حجم الدور العسكرى للولايات المتحدة الامريكية على الحدود الشرقية للمنطقة العربية ، عندما اضطلعت بعبء مد القوات السوفيتية بالعون عبر ايران ، مما تطلب وجودا عسكريا أمريكيا تمثل فيما سمى بقيادة (الخليج الفارسى) ، التى دخل فى اختصاصها النقل البحرى والنقل الجوى عبر الخليج وأجوائه ، بما صاحب ذلك من استخدام الطائرات الامريكية للمطارات البريطانية فى المنطقة ، وكذلك استخدام السفن والناقلات الأمريكية لموانى الخليج ، وما ترتب على ذلك من زيادة « الوجود » الأمريكى بالخليج ، وقد بلغ عدد الجنود والضباط الأمريكان المنضوين تحت لواء « قيادة الخليج الفارسى » ما يزيد على ٢٨ ألفا من الرجال (١) .

التطلعات البترولية الامريكية :

وكان لهذا الوجود العسكرى الامريكى فى الخليج مغزاه الخاص ، فقد ظل الخليج ــ حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية ــ منطقة نفوذ بريطانية خالصة ، ولكن ظروف الحرب التى جلبت الوجود العسكرى الامريكى الى هذه المنطقة الغنية بالموارد البترولية ، كان من شأنها أن تمكن الولايات المتحدة الامريكية من انتهاز الفرصة النادرة التى اتاحتها ظروف الحرب لتدعم مصالحها البترولية فى المنطقة ، وخاصة فى البحرين والسعودية ، التى كانت قد وطدت أقدامها فيهما بالفعل قبيل الحرب ، وخاصة أن ظروف الحرب ، والدور الذى لعبته الولايات المتحدة الأمريكية لتعويض نقص البترول فى أوربا الغربية نتيجة اغلاق قوات المحور للبحر المتوسط عام ١٩٤٢ وظهور الغواصات الالمانية أمام مصادر البترول فى البحر الكاريبى ، قد زادا من تطلعاتها البترولية فى المنطقة العربية .

فقد اضطرت الولايات المتحدة الى شحن كميات هائلة من البترول

---

(١) Ibid, p. 26.

المنتج من الآبار الامريكية الى الميدان الاوربى عبر المحيط الاطلنطى ، فى محاولة لتوجيه ضربة قاضية الى العدو الالمانى ، اذ كان القاء طن واحد من القنابل على برلين يحتاج الى استهلاك خمسة أطنان من البنزين . وبحلول عام ١٩٤٣ ، كان البترول الأمريكى يمثل أكثر من ٧٠٪ من موارد الطاقة المستخدمة فى الحرب (١) .

ونظرا لاستحالة استمرار الانتاج الامريكى من البترول بنفس المعدلات التى دعت اليها حاجة الحرب ، وجه هارولد أيكس Harold Ickes - وزير الداخلية الأمريكى المسئول عن امدادات البترول للاغراض الحربية - تحذيرا ذهب فيه الى أن الأمور اذا استمرت على هذا المنوال ، فان احتياطيات البترول الأمريكية سوف تنفذ خلال « الأربعة عشر عاما القادمة » .

وفى تقرير قدمته لجنة تقصى الحقائق المتعلقة ببرنامج الدفاع القومى الى مجلس الشيوخ الامريكى (١٧ فبراير ١٩٤٤) ، لخص الموقف البترولى فى أمريكا على النحو التالى : « ان استنزاف مواردنا البترولية لا يشير الى احتمال وقوع كارثة ، لأن لدينا - لحسن الحظ - موارد بترولية كافية لكسب الحرب ، ولكن مثل هذا الاستنزاف يطرح مشكلات تحتاج منا الى اهتمام مباشر، والى التصرف بحكمة لضمان مستقبل أمننا القومى واستمرار تقدمنا الصناعى . وان ثمة ما يبرر تصريح هارولد أيكس الذى ذكر فيه اننا لسنا فى وضع يسمح لنا بامداد حرب جديدة بالبترول » (٢) .

كما توصل بعض الدبلوماسيين والساسة الأمريكان - وخاصة الملحق البترولى بمفوضيه القاهرة والسناتور بروستر Brewster الذى رأس اللجنة سالفة الذكر - الى ان شركات البترول البريطانية العاملة فى الخليج العربى توفر انتاجها على حساب الموارد البترولية القومية فى أمريكا . مما دفع هارولد أيكس الى تقديم مذكرة الى السفير البريطانى بواشنطون ، طالب فيها بأن تسدد المملكة المتحدة ما تحصل عليه من البترول الامريكى خلال الحرب فى صورة كميات مماثلة من البترول الخام بعد أن تضع الحرب أوزارها (٣) .

---

(١) H. Mejcher, American Oil Interests and Policies in Saudi Arabia and the Amirates of the Gulf in World War II, p. 2.

(٢) 1) Congressional Records, Investigation of National Defence Program, pp. 4-7.

(٢) FO 371\50388 Halifax to Eden, 23-12-1943.

لذلك لم يكن غريبا إن ترنو الولايات المتحدة ببصرها نحو البلاد العربية الغنية بالموارد البترولية فى الخليج والجزيرة العربية ، فأخذت الشركات الامريكية — وخاصة تلك التى زاولت نشاطها فى المنطقة — تضع دراسات تحليلية للثروة البترولية فى العالم، كما طوفت البعثات الفنية بالسعودية والخليج عام ١٩٤٣ لجمع آخر المعلومات عن الثروة البترولية فى المنطقة ، وفى مطلع عام ١٩٤٤ وضعت بعثة الدكتور Everette De Golyer خلاصة ابحاثها فى تقرير ذهبت فيه الى أن « مركز الجاذبية فى الانتاج العالمى للبترول ينحصر عن منطقة الكاريبى متجها صوب الشرق الأوسط — وخاصة منطقة الخليج الفارسى — ويبدو انه سيستمر فى الانحسار حتى يتركز فى تلك المنطقة » (١) . كذلك كرر أيكس — فى مناسبات عدة — تصريحه الشهير (فى ١٨ اغسطس ١٩٤٣) الذى أعلن فيه ان « الأوضاع البترولية فى العالم تأتى فى المرتبة الثانية بعد كسب الحرب ، بالنسبة للامة الامريكية (٢) » .

وعبر الرئيس روزفلت عن جوهر السياسة الامريكية الجديدة تجاه المملكة العربية السعودية فى تصريح (١٨ فبراير ١٩٤٣) أعلن فيه ان السعودية « أصبحت من الآن فصاعدا ذات ضرورة حيوية للأمن القومى للولايات المتحدة الامريكية (٣) » ، وذلك بمناسبة صدور القرار الخاص بمد نطاق المعونة المقدمة ضمن برنامج الاعارة والتأجير ليشمل السعودية ، حتى لا يترك الحبل على الغارب للمصالح البريطانية وحدها فى تلك المنطقة الاستراتيجية الهامة من العالم العربى .

وفكرت الحكومة الامريكية — جديا — فى شراء امتيازات البترول الامريكية فى المملكة السعودية ، أو أن تأخذ على عاتقها — على الأقل — ادارة مشروع انابيب البترول الذى اقترح اقامته لربط مناطق الانتاج فى السعودية بالبحر المتوسط Tap-Line فيصبح مشروعا حكوميا أمريكيا . ولم تتردد الحكومة الامريكية فى تقديم تأييدها السياسى للمصالح البترولية الامريكية فى السعودية (١٩٤٢—١٩٤٣)، وضمنت تلك المصالح البترولية المساعدات المالية التى تقدمها لابن

---

(١) H.M. Sachar, Europe Leaves the Middle East 1936-1954, London 1974, p. 395.

(٢) FRUS, Diplomatic Papers, 1943, vol IV, p. 19.

(٣) Ibid, p. 859.

سعود للتخفيف من غلواء الأزمة المالية التى تعانى منها المملكة نتيجة توقف الحج .

وكان فى مقدمة الاجراءات التى اتخذتها أمريكا لتدعيم مصالحها فى السعودية ، رفع درجة التمثيل الدبلوماسى فى جدة ، والتوسع فى مد السعودية بالمعونات فى اطار قانون الاعارة والتأجير ، وايفاد بعثة هوسكنز Hoskins وكلبرتون Cluberton التجاريتان الى المنطقة ، مما ترتب عليه زيادة المصالح التجارية الامريكية فى السعودية ، ودخول الامريكان كمنافسين للانجليز فى تدريب القوات السعودية (١) .

فقد خشيت الولايات المتحدة من أن يحقق الانجليز مكاسب بترولية مقابل اعتماد السعودية عليهم ماليا ، ولذلك حرصت الحكومة الامريكية على أن تشارك بريطانيا فى المعونة المالية المقدمة للسعودية ، وخاصة ان خبراء لجان الخارجية الامريكية المختصة برسم السياسة الاقتصادية لفترة ما بعد الحرب كانوا على وعى تام بأن الانجليز سوف يعملون على توسيع نطاق سوق البترول الاسترلينية فى الشرق الاوسط حتى يتسنى لهم احتكار سوق البترول فى أوربا بعد الحرب . كذلك كان مما يثير مخاوف المصالح البترولية الامريكية فى السعودية والخليج العربى ان المستشار المالى الانجليزى للملك عبد العزيز بن سعود كان يعمل على جر السعودية ــ تدريجيا ــ الى كتلة الاسترلينى ، عن طريق اصدار عملة ورقية سعودية من خلال بنك يقام لهذا الغرض فى جدة ، وذلك كبديل للعملة السعودية الفضية . وكان ذلك يهدد بفقد التجارة الامريكية للسوق السعودية ، وبأحكام الانجليز لسيطرتهم على انتاج البترول السعودى وسياسته التسويقية (٢) .

وهكذا جر اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالسعودية الى تزايد فرص الاحتكاك بالانجليز ، فعندما اقترح هل Hull ــ وزير الخارجية الامريكى ــ تعيين خبير أمريكى على البعثة الاقتصادية للحلفاء الى السعودية ، عارض ايدن ــ وزير الخارجية البريطانى الاقتراح .. ففى مذكرة بريطانية ردا على ذلك الاقتراح ، ذكر ايدن أن بريطانيا لا تعارض المصالح الامريكية فى السعودية ، وليس لديها النية لوضع

---

(١) FRUS, Diplomatic Papers, 1944, vol. V, p. 38 ff; 1942, vol. IV p. 576 ff.

(٢) FRUS, Diplomatic Papers, 1942 vol. IV, V, p. 24 ff; 1943, vol. IV, p. 19 ff.

حد لتلك المصالح ، «ولكن يجب أن تتذكر الولايات المتحدة ان العلاقات البريطانية ـ السعودية بالغة القدم ، وان لبريطانيا مصالح اقتصادية وسياسية فى تلك البلاد » • ورداً على المذكرة البريطانية ، أشار هل الى ان الولايات المتحدة الامريكية لا تجادل فى ان الشرق الأوسط « يقع ـ بالدرجة الأولى ـ فى اطار المسئولية العسكرية لبريطانيا » ، ولكنها تصر على أن « المصالح الغالبة فى الاقتصاد السعودى هى ـ بلا ريب ـ مصالح امريكية الطابع ، ويفترض أن تستمر كذلك للعديد من السنين . « كما احتجت الخارجية الامريكية لأن الوزير البريطانى المفوض لدى السعودية » يبذل أقصى جهده للاضرار بعلاقتنا بابن سعود ، واحراج وضعنا فى السعودية (١) » ..

التنافس التجارى الانجليزى ـ الأمريكى :

لقد كانت التطلعات الامريكية فى الخليج والسعودية ـ اذن ـ بداية لتنافس انجليزى ـ امريكى حول المنطقة فى السنوات الأخيرة للحرب ، بل كان ثمة ما يشير الى امتداد التنافس بين الحليفتين الى ميدان التجارة فى المنطقة العربية ككل ، اذ أحس ممثلو أمريكا فى مركز تموين الشرق الأوسط ـ وكذلك زملاؤهم الانجليز ـ باحتمال قيام مثل هذا التنافس من خلال عدة شواهد رصدها كل فريق للآخر ، وزاد المشروع الامريكى لمد خط انابيب البترول عبر الجزيرة العربية من مخاوف الانجليز ، الذين اعتبروه تكتيكا سياسيا لارغامهم على الدخول فى مفاوضات مع الامريكان حول المصالح البترولية فى المنطقة (٢) •

وزاد من مخاوف الانجليز ما بدا واضحا من اتجاه الامريكان الى اتخاذ مصر قاعدة للتجارة الامريكية فى المنطقة العربية بعد الحرب ، كما أسفر عنه سلوك ممثلى أمريكا بمركز تموين الشرق الاوسط والمفوضية الامريكية بالقاهرة ، وما كشفت عنه رقابة البريد فى مصر ـ التى كانت خاضعة للانجليز ـ من ترتيبات أمريكية ترمى الى اتخاذ مصر مركزا للتجارة الامريكية •

فقد لاحظ مايلز لامبسون ـ السفير البريطانى بالقاهرة ـ فى مذكرة مطولة (٣) بعث بها الى ايدن ـ وزير الخارجية البريطانى ـ ان

---

(١) Cordell Hull Memoirs, vol. 11, pp. 1515-16, Quoted in H.M. Sachar, op. cit., p. 392-5.

(٢) F. O 371/42687 Halifax to Eden, 11-2-1944.

(٣) F.O. 371/35597 Miles Lampson to Eden, 10-4-1943.

ظروف الحرب وما أدت اليه من اضطرار مركز تموين الشرق الأوسط الى جلب السلع من الولايات المتحدة الامريكية فى حالة صعوبة استيرادها من بريطانيا ، جعلت الامريكان يستثمرون تلك الظروف ، فأخذوا يبدون اهتماما أكبر بمصر لم يكن له وجود قبل الحرب تمثل فى :

(أ) مجموعة من الرسائل حملها الوزير الامريكى المفوض الى مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء المصرى بمناسبة مرضه ، تضمنت تحيات الرئيس روزفلت وتمنياته للنحاس باشا « بمتابعة النضال من أجل الحرية والديمقراطية » .

(ب) توثيق الامريكان لصلتهم بالسوق المصرية ، واقامة العلاقات مع المؤسسات التجارية التى تمارس نشاطها فى مصر .

(جـ) ازدياد النشاط الاعلامى الامريكى فى مصر من خلال الصحافة الامريكية .

غير أن لامبسون هون ـ فى تلك المذكرة ـ من شأن النشاط الامريكى ، وقلل من مقدرة الامريكان التجارية على احتلال مكان الانجليز فى مصر « السوق التقليدية للبضائع الانجليزية ، نظرا لما اكتسبته السلع الانجليزية من سمعة فائقة » .

وعلقت الخارجية على مذكرة لامبسون بأن ليس ثمة ما يدعو الى اثارة ازمة مع الولايات المتحدة بسبب نشاط رجالها فى مصر ، ورات ان الموقف الامريكى ايجابى ـ أحيانا ـ وضربت مثلا لذلك بتعاون الامريكان مع الانجليز فى تسويق القطن المصرى ، كما رات ان الحل الأمثل لهذه المشكلة يكمن فى ضرورة عودة البضائع الانجليزية الى السوق المصرية فى اقرب فرصة ، وخاصة ان بريطانيا تتوقع منافسة دول اخرى فى السوق المصرية مثل اليابان وايطاليا ورومانيا ، واشارت الى أن المنسوحات الانجليزية كادت تفقد السوق المصرية قبيل الحرب بسبب ارتكانها الى سمعتها التقليدية . واقترحت الخارجية البحث عن صيغة للتعاون الانجليزى ـ الامريكى فى مصر ، بعد الرجوع الى مصلحة التجارة الخارجية Department of Overseas Trade (DOT) بدلا من تبادل الاتهامات على صفحات الجرائد بواشنطون ولندن .

غير أن مصلحة التجارة الخارجية DOT لفتت انظار

الخارجية البريطانية (١) الى انه ليس من الحكمة الاستهانة بالنشاط الأمريكى فى مصر ، واثارت الحجج التالية :

(أ) قيام الملحق التجارى الامريكى بمفوضية القاهرة بارسال خطابات دورية الى الشركات التجارية التى تمارس نشاطها فى مصر (بما فى ذلك الشركات البريطانية) ، يستعلم فيها عن مدى استعداد تلك الشركات للتعامل مع الشركات الامريكية بعد الحرب . وتضمنت تلك الخطابات أسئلة عن حجم معاملات تلك الشركات قبل الحرب ، ورأس المال المستثمر والمستودعات ، وأسماء وجنسيات المديرين ، والسلع التى تتجر بها ، والشركات الامريكية التى ترغب فى التعامل معها .

(ب) اتجاه القسم الاقتصادى بالقوات الامريكية بمصر نحو تمهيد السبيل امام التجارة الامريكية بعد الحرب ، ويتضح ذلك من قيام المندوبين الامريكان بمركز تموين الشرق الأوسط بجمع البيانات التفصيلية الخاصة بالتجارة والصناعة فى منطقة الشرق الأوسط من ارشيف المركز ، وزيارتهم للمؤسسات الصناعية والتجارية بالمنطقة ، واعدادهم لتقرير اقتصادى شامل عن الأوضاع الاقتصادية فى مصر وفلسطين والعراق ، استخدموا فيه المادة التى جمعوها من أرشيف المركز ، ولم يطلعوا الجانب البريطانى على ذلك التقرير ، مما يوحى بأنهم يعدون العدة لمنافسة الانجليز فى المنطقة .

(جـ) وضعت رقابة البريد فى مصر يدها على خطابات واردة من امريكا الى المؤسسات التجارية فى مصر تعرض عليها القيام بأعمال الوكالة التجارية فى المنطقة للمؤسسات الامريكية بعد الحرب . كما ان بعض الخطابات المتبادلة بين رجال الأعمال الامريكان فى المنطقة وزملائهم فى الولايات المتحدة تضمنت انتقادات موجهة الى النشاط التجارى البريطانى فى الشرق الأوسط .

(د) استغلال المسئولين الامريكيين لمؤسسات مشروع الاعارة والتأجير بمصر والمنطقة العربية بصورة تخدم التجارة الامريكية بعد الحرب .

(هـ) اتصال بعض الشركات الامريكية بمؤسسة اعلانية فرنسية كبرى لتنظيم حملة دعائية للسلع الأمريكية فى الصحف العربية ،

---

(١) F.O. 371/35597 Lyal to Scrivener, 20-8-1943.

والتفكير في اقامة مكتب للاستعلامات التجاريه بالقاهرة لتوثيق الصلات بين المؤسسات التجارية فى المنطقة العربية ودوائر الأعمال الأمريكية(١).

كذلك وضعت مصلحة التجارة الخارجيــة البريطانيــة يدها على تقرير أمريكى(٢) يتضمن خطة شاملة لاعادة تعمير المنطقة العربية بعد الحرب ، وضعها الدكتور ارنست برجمان Ernest Bergmann وهو صهيونى أمريكى كان على صلة وثيقة بالعديد من الدوائرالحكومية والعسكرية فى الولايات المتحدة الامريكية ، ويعد خبيرا باقتصاديات الشرق الأوسط . ويدور محور الخطة حول فلسطين التى يمكن تحويلها الى قاعدة صناعية حديثة ، على حين تتخصص البلاد العربية فى انتاج المواد الخام اللازمة للصناعة وكذلك المواد الغذائيــة ، وتوفر سوقا للصناعة الفلسطينية .

ورأى برجمان ان هناك العديد من المبررات التى تهيىء فلسطين للعب هذا الدور الهام ، ففيها نواة صناعية لا بأس بها ، كما ان بها عدد كبير من الخبراء الفنيين والصناعيين يمكن زيادتهم بالهجرة (اليهودية) الى فلسطين ، وان تهيئة فلسطين للعب دور القاعدة الصناعية للمنطقة يبرره ــ فى رأى برجمان ــ فشل محاولات تصنيع مصر بالتعاون مع رأس المال الأجنبى .

ولفتت مصلحة التجارة الخارجيــة انظار وزارة الخارجية البريطانيــة الى ما لتقرير برجمان من دلالات ، وخاصــة ان الدوائر السياسية الامريكية التى تملك صنع القرار كانت تدرسه بعناية ، مما يعكس ما تدبره الولايات المتحدة لزحزحة بريطانيا عن المنطقة التى تعد ــ تقليديا ــ منطقة نفوذ بريطانى .

وعاد السفير البريطانى الى توجيه انظار الخارجية الى النشاط الأمريكى فى مصر الذى اتخذ المظاهر التالية :

(أ) انتهاج المندوبين الامريكان فى مركز تموين الشرق الأوسط لسياسة تضر بالمصالح البريطانيــة بالسعى لتخفيف قيود الاستيراد من الولايات المتحدة ، ومحاولة الحصول على قرار من الحكومة المصرية

---

(١) F.O. 371/35597 Lyal to Scrivener, 24-9-1943.

(٢) F.O. 371/39984 Warren to Young, 4-1-1944.

بتخصيص حصة من واردات المنسوجات لأمريكا . ومن ذلك ــ أيضا ــ حرص الامريكان على أن يتم التفاوض والتعاقد على توريد العربات وغيرها من السلع الهندسية مع الحكومة المصرية مباشرة دون اشراك الانجليز ، وعقد صفقة بيع شاحنات أمريكية للجيش المصرى دون استشارة البعثة العسكرية البريطانية ، مما يعد عدوانا صارخا على ما أسماه السفير « بحقوق بريطانيا فى مصر » .

(ب) قيام بعض ضباط قيادة القوات الامريكية بمصر بزيارة مصلحة السكك الحديدية المصرية لجمع المعلومات التفصيلية عن نشاط المصلحة واحتياجاتها من القاطرات وآلات الصيانة وقطع الغيار .

(جـ) قيام المفوضية الامريكية بالقاهرة ببث الدعاية السياسية لصالح بلادها من خلال اصدار النشرات ، والترويج للمشروعات التى تزمع الولايات المتحدة اقامتها فى مصر مثل مصفاة البترول بالاسكندرية التى قيل ان امريكا تعتزم اقامتها بعد مد خط أنابيبى البترول عبر الجزيرة العربية . وكذلك اقامة « بيت أمريكا America House » على مساحة كبيرة من الأرض وسط القاهرة ليضم وكالات الشركات الامريكية ومكتب الاستعلامات الامريكى ، وكذلك مشروع اصدار طبعة عربية من مجلة ريدرز دايجست ، ومحاولات تسويق آلات النسيج الامريكية فى مصر .

(د) وقوع خطابات متبادلة بين احد كبار رجال الأعمال فى أمريكا ومدير البنك البلجيكى الدولى فى يد رقابة البريد ، تفيد اعتزام بنك تشيس مانهاتن الامريكى افتتاح فرع له بالقاهرة ، عن طريق شراء البنك البلجيكى الدولى بمصر ، أو تكليفه بافتتاح فرع لبنك تشيس مانهاتن بالوكالة . وقد اكد رجل الأعمال الامريكى فى خطاباته أن المشروع يحظى بتأييد المفوضية الامريكية بالقاهرة . وكذلك وقع فى يد الرقابة خطابات متبادلة بين احدى المؤسسات التجارية الأمريكية وعملائها فى مصر تدور حول ضرورة الاستفادة من ظروف الحرب واستيراد المزيد من السلع الامريكية لتخزينها بمصر للاستفادة من ارتفاع الأسعار المترقع بعد الحرب .

(هـ) تشجيع كبار رجال الأعمال المصريين على اقامة علاقات مع دوائر الأعمال الامريكية عن طريق لقاءات تنظمها المفوضية الامريكية

تجمع بين الطرفين ، وتوجيه الدعوة لعدد من رجال الأعمال المصريين لزيارة المؤسسات الصناعية بالولايات المتحدة (١) .

وختم السفير البريطانى مذكرته المستفيضة بمطالبة الخارجية بوضع حد للنشاط الامريكى فى مصر عن طريق التفاهم مع الولايات المتحدة ، ليحل التنسيق محل التنافس بين الحليفتين ، وعبر عن اعتقاده بأن ذلك النشاط لا يعنى ان لأمريكا سياسة خاصة تتعلق بالمنطقة ، وارجع ذلك النشاط الى طموح بعض الدبلوماسيين الامريكيين وصلاتهم بدوائر الأعمال فى بلادهم ، وليس الى موقف رسمى من جانب الحكومة الامريكية .

غير ان الوثائق الامريكية توضح – بما لا يدع مجالا للشك – ان الولايات المتحدة كانت ترسم سياستها الخاصة بالمنطقة مستندة الى ما لحق بمكانة وهيبة الانجليز من اضمحلال فى أعين شعوب المنطقة بالاضافة الى كراهيتهم التقليدية لبريطانيا ، وذلك نتيجة الهزائم التى منى بها الانجليز فى السنوات الأولى للحرب . على حين ازدادت مكانة أمريكا فى المنطقة وقدرتها شعوبها ، فلم يكن لها ماض استعمارى أو سوابق عدوانية . كما ان ظروف الحرب أقامت الدليل على ان بريطانيا سوف تصبح عاجزة عن البقاء فى المنطقة دون مساندة أمريكا . فضلا عن الأهمية العسكرية للمنطقة بالنسبة لأمريكا ، اذ يمكن اقامة قواعد عسكرية فى السعودية تكون بمنأى عن هجوم العدو سواء من البحر المتوسط أو من المحيط الهندى والبحر العربى . كذلك كان الامريكان يعملون – بوعى تام – لاتخاذ مركز تموين الشرق الأوسط أداة لفتح الباب أمام التجارة الأمريكية فى المنطقة بعد الحرب (٢) .

ومن الجلى أن كيلرن – السفير البريطانى بالقاهرة – لم يكن على بينة بأبعاد التطلعات الامريكية تجاه المنطقة العربية ، كما كان كبار رجال الخارجية الانجليز يميلون الى الاعتقاد ان أمريكا أبعد ما تكون عن

---

(١) F.O. 371/41397 Killearn to Maurice Paterson, 18-2-1944.

وقد اعتمد اللورد كيلرن على ما نقله اليه أحمد عبود باشا من اخبار الاجتماعات التى دعى الى حضورها بدار المفوضية الامريكية ، كما كان شاكر باشا مدير عام السكة الحديد المصدر الذى استقر منه كيلرن معلوماته عن النشاط الأمريكى فى ذلك المجال .

(٢) FRUS, Diplomatic Papers, Memorandum by the Chief of the Division of Near Eastern Affairs to the Secretary of State, 8-5-1942. vol. IV, pp. 76-8.

التفكير فى منافسة بريطانيا أو وراثتها بالمنطقة ، بقدر ما تسعى الى أن تحظى بدور الشريك لبريطانيا فى المغانم الاقتصادية التى تجنيها منه ، وانهـا اذا حرمت من ذلك قد تعود الى عزلتها السياسية التقليدية وهو مالا يتفق مع مصلحة بريطانيا ، ولذلك كان على بريطانيا أن تنسـق خططها مع الولايات المتحدة ، فتحصل على اعترافها بالشرق الأوسـط منطقة نفوذ بريطانى مقابل المشاركة فى المصالح الاقتصادية بالاقليم (١)٠

رد الفعل البريطانى :

ومهما كان الأمر ، فقد أخذت بريطانيا تعد العدة لرسم سياسـة جديدة خاصة بالمنطقة العربية فى ضوء التغيرات الناتجة عن الحرب ، فعقد مجلس الحرب بالشرق الأوسط Middle East War Council عدة جلسات لهذا الغرض بالقاهرة (١٠ ــ ١٣ مايو ١٩٤٣) برئاسـة وزير الدولة البريطانى بالشرق الأوسـط R. G. Casey لوضـع أسس السياسة البريطانية فى الشرق الأوسط لفترة ما بعد الحرب ، بهدف ضمان الوجود البريطانى وتأمين المصالح البريطانية ، وتوصـل المجلس الى أن هذه السياسة يجب أن تدور حول محاور أربعة (٢) :

(أ) ابقاء الأوضاع الراهنة فى فلسـطين على ما هى عليـه دون تغيير ، مع عدم السماح للعرب أو اليهود بالاخلال بالتوازن القـائم فى فلسطين ، واصدار أعلان سـياسى لتأكيد المبـادىء الأسـاسية التى وردت بالكتاب الأبيض (١٩٣٩) ، مع الحصـول على تأيـيد الولايات المتحدة لهذه السـياسة .

(ب) الزام حكومة فرنسـا الحرة بتوقيع معـاهدتين مع سـورية ولبنان مماثلتين للمعـاهدة الانجليزية ــ العراقيـة ، تتمتع بمقتضاها الدولتان العربيتان بالاستقلال ، تمهيـد للتخلص من الوجود الفرنسى بالمنطقة نهائيا ٠

(جـ) استمرار مهمة مركز تموين الشرق الأوسـط فيما بعـد الحـرب ، على أن يتحول الى مجلس اقتصـادى للشرق الأوسـط Middlle East Economic Council فى صـورة منظمة اقليمية تعاون دول المنطقة على حل المشكلات المتصلة بالنـواحى

---

(١) F.O. 371/41397 Minute by Hankey, 7-3-1944.

(٢) F.O 371/34975 Casey to Eden, 20-5-1943.

الاقتصادية والسياسة النقـــدية ، التي تعجز تلك الدول عن حلهـــا بمفردها ، وذلك بالتعاون مع الولايات المتحدة .

(د) ايجاد شكل من أشكال الاتحاد العربي ، على أن يكون اتحادا واهنا مفكك العرى ، لامتصاص التيار القومي الذى يشكل خطرا على المصالح البريطانية ، ويوفر قدرا من التنسيق السياسي بين حكومات المنطقة فى فترة ما بعد الحرب ، على حين تتولى بريطـــانيا الاشراف على الجوانب الاقتصادية والثقافية للبلاد العربية . واذا تعـــذر ذلك ، تعمل بريطانيا على اقامة اتحـــاد « ســـورية الكبرى » من سورية ولبنـــان وفلسطين وشرق الأردن .

وكان الجـــانب الخـــاص بســـورية فى قرارات مجلس الحـــرب بالشرق الأوســـط موضع انتقاد الخارجيـــة البريطـــانية ، التى اعتبرتها مخالفة للخط السياسي البريطاني فى المنطقة . كما اعتبرت الخارجيـــة ان اقامة « سورية الكبرى » التى تشمل فلسطين لن يكون فى صـــالح بريطانيـــا ، لأن أى تغيير فى السياســـة البريطانية المتعلقة بفلســـطين سوف يسبب المتاعب من جانب اليهود ومن ثم « يجب ابقاء فلســـطين خارج مثل هذا الاتحاد ، والمحافظة على الأوضاع الراهنة فيها ، والبعد عن اتخاذ أى خطوة واسعة لتحقيق الوحدة العربية (١) » .

وازاء هـــذا التباين فى وجهـــات النظـــر بين الخارجية البريطـــانية ومجلس الحرب بالشرق الأوسط عقد اجتماع فى لندن برئاسة وزير الحرب حضره وزير الدولة بالشرق الأوسط والوزير المفوض بســـوريه ولبنـــان وخبراء الشرق الأوسط بالخارجية البريطـــانية . وعرض كاسى فى ذلك الاجتماع وجهات نظـــر مجلس الحزب بالشرق الأوسط ، فأشار الى ان المنطقة تقف حاجزا بين الد عدوين لبريطانيا : المانيا واليابان ، وتحتوى على المصـــالح البترولـيـــة البريطانيـــة الحيـــوية ، وخطوط المواصلات ذات الأهمية الاستراتيجية لبريطانيـــا . واتفق الجميع على ضرورة المحافظة على النفـــوذ البريطاني فى المنطقـــة ، كما وافقوا على اقتراح وزير الدولة بالشرق الأوسط حول ضرورة قيام نوع من التنسيق بين بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ، يحول دون تعرض الانجليز للمنافســـة الأمريكية التى تضر بالنفوذ البريطـــاني ، فى مقـــابل تأييد بريطانيا للمصالح الأمريكية فى منطقة البحر الكاريبي ، فبريطانيا تحتاج

---

(1) F.O. 371/34975 Minute by R.M.A. Hankey, 24-5-1943.

في رأيه ـ الى مساندة أمريكا لها في الشرق الأوسط ، وبدون ذلك لايمكن ضمان نجاح الاستراتيجية البريطانية في المنطقة (١) .

وفي ضـــوء الأفكار التي طرحت على بســـاط البحث في تلك الاجتماعات تبلورت الخطوط العامة للسياسة البريطانيــة في الشرق الأوســط التي قامت على ضرورة الزام الفرنســيين بتنفيذ تعهــداتهم السابقة ، ومنح سورية ولبنان الاستقلال التام ، وفتح الطريق بذلك أمام اقامة منظمه اقتصادية للشرق الأوسط باسم «المجلس الاقتصادي للشرق الأوسط » بالتعــاون مع الولايات المتحــدة الامريكيــة ودول المنطقة ، على أن يكون عمل هذه المنظمة امتــدادا لنشــاط مركز تموين الشرق الأوسط ، والدخول في مباحثات صريحة مع الولايات المتحدة حول هذا الموضوع . وبدأت هذه السياسة تكتسب الصفة الرســمية بمصادقة مجلس الوزراء البريطاني عليها في منتصف يوليو ١٩٤٣ (٢) .

المحادثات السياسية الانجليزية ـ الأمريكية :

وهكذا أيقن الانجليز انه لا يمكن ابرام أمر يتعلق بالمنطقة العربية دون الحصــول على تأييــد الامريكيين ، أو ـ بعبــارة أخرى ـ دون ارضائهم بتحــديد دور لهم في المنطقــة دون المساس بالاستراتيجية البريطانية . وخاصة ان أمريكا لم تعد تكتفي بدور المتفرج ، فقد عبر الوزير الأمريكي المفوض بالقاهرة لوزير الدولة البريطــاني بالشرق الأوسط ـ غير مرة ـ عن عدم ارتياح حكومته لاغفال بريطانيا استشارتها فيما يتعلق بالمنطقة ، وألمح الى أن ذلك قد يدفع أمريكا الى تكوين سياسة خاصة بالمنطقة مستقلة تماما عن السياسة البريطانية لحمــاية مصالحها البترولية وخطوط الطيران المدني التابعة لها في المنطقة (٣) . ولذلك طلب كاسي من حكومته أن تعطيه الصلاحيات اللازمة لاطلاع زميله الأمريكي بالقاهرة على السياسة البريطانية والمخططات الاقتصادية البريطانية في المنطقة على وجه الخصوص . ولم يتردد ايدن في السماح لكاسي باستطلاع الموقف عن طريق مفاتحة السلطات الامريكية بالقاهرة حول امكانية عقد مباحثــات بين البلدين للنظر في مســتقبل التعاون بينهما في المنطقة ،

---

(١) F.O. 371/34975 WC Note of a Meeting Held in SIR Alexander Cadogan's Room on 28-6-1943.

(٢) F.O. 371/34975 Note by Eden Submitting Recommendations as regards to the British Policy in the Middle Est. 15-7-1943.

(٣) F.O. 371/34975 Casey to Eden, 8-7-1943.

وذلك قبل تكليف السفير البريطاني بواشنطون (اللورد هاليفاكس) باثارة موضوع المباحثات مع الحكومة الامريكية بصفة رسمية (١) .

وفي اوائل يناير ١٩٤٤ ، بدات السفارة البريطانية بواشنطون الاتصال بالخارجية الأمريكية حول الدخول في مباحثات رسمية بين الدولتين بشأن الشرق الأوسط ، تغطي مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية . وقد وافقت الخارجية الأمريكية على الفكرة من حيث المبدأ ، ولكنها رأت ان تكون المحادثات غير رسمية ، وان تتخذ من واشنطون مقرا لها ، على الا يتطرق البحث الى المسائل البترولية التي يجب ان تفرد لها محادثات خاصة بها ، وكانت حجتهم في ذلك عدم وفرة العدد الكافي من خبراء الشرق الأوسط بالخارجية الأمريكية حتى يمكن ايفاد بعضهم الى لندن ، لأن ذلك يؤثر على سير العمل بفرع الشرق الأوسط . وأصر الأمريكان على ان تتناول المحادثات مصر وتركيا وأثيوبيا (٢) .

وقد رد أيدن على هذه المطالب الأمريكية ببرقية أرسلها الى اللورد هاليفاكس ، ذكر فيها ان :

(أ) يجب الاصرار على اتخاذ لندن مكانا لانعقاد المحادثات ، لأن الخارجية البريطانية ــ بدورها ــ ليس لديها العدد الكافي من الخبراء الذين يمكن ايفادهم لمناقشة المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط بما في ذلك البترول ومصر واثيوبيا .

(ب) عقد المحادثات في واشنطون بالقرب من مراكز الضغط الصهيوني لن يجعل عائدها لصالح بريطانيا وخاصة ان الولايات المتحدة « تنشد الزعامة » ، والتسليم لها بذلك يضر بمصالح بريطانيا في المنطقة ، وكذلك بعلاقاتها التقليدية بالحكام المحليين .

(ج) اعتراض وزارتي الهند والمستعمرات على الاقتراح الأمريكي باختيار واشنطون مكانا للمحادثات لأنها سوف تتطرق بالضرورة الى مناطق تدخل في اختصاص الوزارتين ، ويجب ان تدور المحادثات على مقربة منهما في لندن .

(د) الاعتراض على الطلب الأمريكي بادراج مصر في جدول أعمال المحادثات ، « لأن مصر منطقة مصالح بريطانية حيوية » ، فاذا أصر الجانب الأمريكي على موقفه يجب اخراج قناة السويس من دائرة المحادثات (٣) .

---

(١) F.O. 371/34975 Eden to Casey, 16-7-1943.

(٢) F.O. 371/39984 Halifax to Eden, 9-1-1944.

(٣) F.O. 371/39984 Eden to Halifax, 14-1-1944.

وأخيرا ، قبل الجانب الأمريكى باتخــاذ لندن مقــرا للمحادثات السياسية ، ولكنه أصر على ان تكون المحادثات « استطلاعية غير رسمية » ، والا يتطرق البحث الى المسألة البترولية التى يجب ان تفرد لها محادثات « استطلاعية » خاصــة تعقد على مستوى الخبراء ، تتلوهــا مباحثات على المستوى الوزارى ، على ان يكون مقرها واشنطون ، مع الموافقة على استبعاد مصر واثيوبيا من اطار المباحثات • وبناء على ذلك قدمت الحكومة البريطانية مذكرة تفصيلية الى الخارجية الأمريكية تتضمن السياسة الانجليزية فى الشرق العربى بالاضافة الى أفغانستان وايران ، ليكون الجانب الأمريكى على بينة بوجهــة النظر البريطــانية ، ولتتخــذ هــذه المذكرة كأساس للمحادثات (١) •

ومن الملاحظ ان الجانب الأمريكى لم يتقدم بمذكرة مقابلة للمذكرة البريطانية ، وربما كان ذلك يعود الى حرص الامريكان على عدم الارتباط بمواقف ومبادىء سياسية محددة فيما يتعلق بالمنطقة موضوع البحث ، لأن الولايات المتحدة لم تكن تنظر الى مستقبل المنطقة العربية وتخومها من زاوية المصالح الثنائية الانجليزية ــ الأمريكية وحدها على نحو ما فعــل الانجليز ، فاذا عالجت الموقف على هذا النحو قد يجرها ذلك الى التعهــد بالتزامات محددة قبل بريطانيا تشكل قيدا على حركتهــا بعد الحرب • ولكنها كانت ترى ــ على ما يبدو ــ ان اعتبار المنطقة العربية وتخومهــا منطقة مفتوحة أمام جميع القوى الكبرى ذات المصالح فيها على قدم المساواة يعطى الولايات المتحدة قدرا أكبر من المرونة ، ويساعد على تهيئة المنــاخ الملائم لتنمية مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية فى المنطقة بعد الحرب •

وعلى كل ، دارت المحادثات السياسية « الاستطلاعية غير الرسمية » بين الجانبين : الأمريكى برئاسة والاس موراى Wallace Murray والانجليزى برئاسة السير مورس باترسون Sir Maurice Paterson وكلاهما كان وكيلا لخارجية بلاده ، واستغرقت المحادثات ست جلسات فى الفترة من ١١ ــ ٢٦ ابريل ١٩٤٤ •

وخصصت الجلسة الأولى (٢) بكاملها لبحث المسألة الفلسطينية ، فعرض الجانب البريطانى لسياسة بلاده الرامية الى عدم الرغبة فى تصعيد

---

(١) F.O. 371/39984 Eden to Halifax, Memorandum on the British Policy in the Middle East, 7-3-1944.

(٢) F.O. 371/39985, Anglo-US Conversations Regarding the Middle East, 1st meeting, 11-4-1944.

الصراعات المحلية في فلسطين ، والمحافظة على الأوضاع الراهنة حتى نهاية الحرب ، مع استمرار العمل بالكتاب الابيض (١٩٣٩) ، ثم مهد الجانب الأمريكى عرضـــه لوجهـة نظره ، بالحـديث عن الضغوط الصهيونية في الولايات المتحدة ، التى تسعى لالغاء سياســـة الكتاب الأبيض وتحقيق الوطن القومى اليهودى باعلان تأسيس الدولة اليهودية ، والبحث عن حل لمشكلة المهاجرين اليهود من أوربا بفتح باب الهجرة الى فلسطين ، وتصنيع فلسطين حتى تصبح قادرة على استيعاب أكبر عدد ممكن من اليهود ، فاذا تعذر ذلك بسبب المقـــاومة العربية ، يجب الفصـــل بين الفريقين المتنازعين بتقسيم فلسطين • وأكد الجانب الأمريكى ان هذه المقترحات شخصية ولا تعبر عن وجهة نظر الحكومة الأمريكية ، لأن البت فى هـــذا الموضوع من اختصاص البيت الابيض وحده •

وردا على هذه المقترحات ، أوضـــح الجانب البريطانى ان تصريح بلفور « لايلزم بريطانيا باقامة دولة يهودية فى فلسطين » ، وان البت فى المقترحات الخاصة بتوسيع نطاق الهجرة اليهودية أو تقسيم فلسطين يدخل في اختصاص مجلس الوزراء البريطانى ، ولا تستطيع الخارجية وحدها ان تقطع فيه برأى • ولكن الخارجيـــة البريطانية ترى ضرورة اقامة « دولة فلسطينية تضم العرب واليهود معا تحت شكل من أشكال الانتداب للأمم المتحدة » ، مع السماح بالهجرة اليهودية بحيث لا يتجاوز تعداد اليهود بفلسطين مائة الف نسمة •

عندئذ عرض الجانب الأمريكى فكرة الاتفاق على اصـــدار تصريح مشترك من الدولتين لتهيئة الأمور في فلسطين ، فى حالة تأزم الموقف بصورة تهدد المجهود الحربى للحلفاء • وقدم الجانب الأمريكى نص مشروع التصريح المقترح ، الذى صيغ على النحو التالى :

« لما كان المجهـــود الحربى المشترك يدفـــع حكومتى المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية الى التركيز على الهدف الأساسى لكسب الحرب ، فانهما تبديان اهتماما بكل ما قد يؤدى الى تأخير تحقيق النصر النهائى على العدو • ولما كانت السلطات العســـكرية الأمريكية والبريطانية تعلق أهمية كبرى على الحفاظ على النظام فى الشرق الأوسط ، فقد تشاورت الحكومتان معا فيما يتعلق بفلسطين واتفقتا على ما يلى :

(أ) لا يجب اتخاذ أى قرار يمس الوضع السائد فى فلسطين دون الرجوع الى الأطراف المعنية ، بما فى ذلك العرب واليهود •

(ب) اذا استطاع الطرفان المعنيان : العرب واليهود ، التوصل الى تفاهم ودى بجهودهما الخاصة قبل انقضاء الحرب ، فان مثل هـذا التطور سوف يلقى ترحيب الحكومتين .

(ج) فى حالة غياب التفاهم بين الطرفين المعنيين ، فان الأوضاع فى فلسطين سوف تطرح على بساط البحث بعد كسب الحرب ، بهـدف اقامة حل عادل ونهائى يقبل به الطرفان المعنيان .

وفى نفس الوقت ، تود الحكومة البريطانية ـ التى تتحمل مسئولية الادارة والامن فى فلسطين ـ ان تؤكد انه ليس لديها الرغبة فى ان تسمح بحدوث أى تغييرات بالقوة فى أوضاع البلاد أو ادارتها . »

وطلب الجانب الأمريكى من الجانب البريطانى دراسة مشروع التصريح المقترح على مهل ومناقشته فى جلسة أخرى ، وفى حالة التوصل الى اتفاق حوله يجب ان يظل على الكتمان ، ولا يتم اصداره الا اذا بلغت الحالة فى فلسطين درجة من الخطورة يصبح عندها اصدار التصريح المشترك أمرا ضروريا . وقد وعد الانجليز بدراسة مشروع التصريح بعناية .

وفى الجلسة الخامسة للمحادثات ، قدم الجانب البريطانى وجهة نظره فى مشروع التصريح المشترك ، فذكر ان ليس من الحكمة اصدار مثل هذا التصريح الذى قد يثير الصهيونية فى الولايات المتحدة ، وان من الأجدى ان تسعى الحكومة الأمريكية للحـد من تطرف الصهيونية فى أمريكا ، واقناع قادة اليهود ان من واجبهم منع اتباعهم من الاقدام على عمل يضر بمصالح الحلفاء خلال الحرب ، لأن الحكومة البريطانية تعتقد ان اليهود فى فلسطين لن يلجأوا الى العنف خلال الحرب الا اذا كان ذلك بتحريض من الصهيونية الأمريكية . واذا تمكنت الحكومة الأمريكية من تهدئة الحركة الصهيونية ، فلن يكون ثمة حاجة ـ عندئذ ـ للتصريح المشترك . واقترح الجانب البريطانى الاحتفاظ بنص مشروع التصريح فى اضـابير وزارتى الخارجية بالبلدين للنظر فى امكانية اصداره اذا تغيرت الظروف ، مع ادخال التعديلات اللازمة عليـه . فلقى الاقتراح البريطانى قبـول الجـانب الأمريكى (١) .

وانتقلت المحادثات بعد ذلك الى بحث أهم جوانب الخـلاف بين

---

(١) F.O. 371/39984, Anglo-US Conversations Regarding the Middle East, 2nd meeting, 19-4-1944.

الدولتين فى المنطقة العربية وهى السعودية والبحرين (١) . فقدم الجانب البريطانى عرضا للمصالح البريطانية فى السعودية ، وأكد ادراكه لأهمية المصالح البترولية الأمريكية المتنامية ، وان بريطانيا لاتقف حجر عثرة فى طريق تلك المصالح - كما تظن الحكومة الأمريكية - بل ان المسئولين الانجليز ذكروا للأمراء السعوديين عند زيارتهم للندن انهم يعترفون بالمصالح الأمريكية فى مجال البترول وانهم لايعترضون على تعامل السعوديين مع أمريكا .

أما الجانب الأمريكى فأكد على ان « للولايات المتحدة مصالح اقتصادية واستراتيجية فى بترول السعودية تعادل المصالح الاقتصادية والاستراتيجية البريطانية فى بترول ايران » وان السعودية ذات أهمية اقتصادية كبرى بالنسبة للولايات المتحدة التى تتطلع الى تطوير صناعة البترول فى تلك البلاد ، وان كل من السعودية وأمريكا تتطلعان الى توطيد أواصر الصداقة بينهما ، وتقوية العلاقات المشتركة بين البلدين .

وانتقل الجانبان الى بحث مسألة المعونة المالية للسعودية ، فأشار الانجليز الى ان بلادهم تدفع نفقات البعثات الدبلوماسية السعودية ، وقيمة البضائع الانجليزية التى تطلبها السعودية من انجلترا ، سواء كان ذلك مباشرة أو من خلال مركز تموين الشرق الأوسط ، وأن الولايات المتحدة تقدم للسعودية ١٥ مليونا من الريالات الفضية ضمن برنامج الاعارة والتأجير تنوى رفعها الى ٣٥ مليونا ، ومعنى ذلك ان الدولتان سوف تدفعان الكثير ما لم تنسقا جهودهما معا بهذا الصدد . واقترح الجانب البريطانى ان توحد الدولتان معونتهما المالية للسعودية على أساس البضائع التى تقدم لابن سعود من منطقة الاسترلينى ومنطقة الدولار ، على ان يتم ذلك من خلال مركز تموين الشرق الاوسط . وأشار الجانب البريطانى - كذلك - الى موضوع العملة السعودية لارتباطه بالمعونة المالية ، وعرض لفكرة اصدار عملة ورقية ترتبط بالاسترلينى يصدرها مجلس للنقد السعودى يكون مقره خارج السعودية فى لندن أو القاهرة وتمثل فيه السعودية وبريطانيا وأمريكا .

وفى المقابل ، عرض الجانب الأمريكى وجهة نظره فى موضوع المعونة المالية ، فوافق على فكرة التنسيق على ان يتساوى مقدار المعونة المقدمة من منطقتى الاسترلينى والدولار ، ولكن فيما يتصل بالعملة السعودية ذكر

---

(١) F.O. 371/39985 Anglo-US Conversations Regarding the Middle East, 2nd meeting, 12-4-1944.

الجانب الأمريكى ان الخزانة الأمريكية تعترض على المشروع البريطانى الخاص باصدار عملة ورقية ترتبط بالاسترلينى ، واقترحت مشروعا بديلا لاصدار عملة سعودية فضية ترتبط بالاسترلينى والدولار معا ، « وخاصة ان العملة الورقية قد لا تجد قبولا فى مثل ذلك المجتمع البدائى » ٠

ورد الجانب البريطانى بأن فكرة ربط العملة الفضية السعودية بالاسترلينى والدولار معا يصعب تطبيقها من الناحية العملية ، وان العملة الورقية قد تجد قبولا فى المراكز الحضرية مثل مكة وجدة والمدينة لتمويل الحج ، وخاصة ان الابقاء على العملة الفضية يمثل استنزافا للمعونة المالية الأمريكية نتيجة تسرب الفضة التى تقدم لابن سعود الى الخارج ، لأن قيمة الريال السعودى أقل من قيمة الفضة المستخدمة فى سكه ٠

ثم استطرد الجانبان فى بحث نقاط الخلاف الأخرى حول السعودية دون حسم موضوع العملة التى كان الأمريكان يحرصون على بقائها مستقلة عن دائرة الاسترلينى لتجنيب مصالحهم التجارية ما قد يترتب على ذلك من مشاكل بعد الحرب ٠ فانتقل الطرفان الى بحث مسألة المعونة الفنية للسعودية فى الشئون المالية والعسكرية ، وعرض الانجليز لمطالب الملك عبد العزيز بن سعود بتعيين مستشار مالى وآخر عسكرى من المسلمين السنة ، واقترح الانجليز ان يختار المستشارين من المسلمين السنة الهنود، على ان تشكل لجنتان استشاريتان احداهما مالية والأخرى عسكرية تتكون كل منها من المستشار المسلم السنى الهندى وزميلين آخرين احدهما أمريكى والآخر بريطانى ٠ فلقى الاقتراح استحسان الجانب الأمريكى ٠

وتطرقت المحادثات بعد ذلك الى البحرين ، فذكر الجانب الأمريكى ان الحاجة ماسة الى افتتاح قنصلية أمريكية بالمنامة لرعاية المواطنين الأمريكيين الذى بلغ عددهم ١٨٠٠ مواطنا نتيجة انشاء مصفاة البترول الجديدة ، وعلل ذلك بأن الخارجية الأمريكية تواجه نقدا شديدا من جانب أولئك المواطنين لأنها لا تتحمل مسئولياتها نحوهم ٠ واعترض الجانب الأمريكى على ادعاء الانجليز ان السماح باقامة قنصلية أمريكية بالمنامة يضر بالنظام السياسى الذى وضعته بريطانيا لمنطقة الخليج ، لأن تأسيس القنصلية سوف يؤدى الى مطالبة الدول الأخرى فتح قنصليات لها بالخليج ، مما يهدد المصالح البريطانية فيه ٠ وأكد الامريكان ان للولايات المتحدة وضع فريد فى البحرين تؤكده مصالحها البترولية فى الجزيرة ٠

ولكن الجانب البريطانى أصر على موقفه ، وقدم اقتراحا بديلا بأن

يتولى القنصل الأمريكى فى الظهران رعاية مواطنى الولايات المتحدة بالبحرين ـ بصفة غير رسمية ـ وخاصة ان المسافة بين الظهران والمنامة لاتتجاوز الساعتين ٠

واكتفى الجانب الأمريكى بالوعد بدراسة الاقتراح ، ثم عاد الى اثارة الموضوع فى الجلسة الخامسة للمحادثات ، فأصر على ضرورة خضوع الجالية الأمريكية فى البحرين للسلطة القضائية القنصلية لبلادها ٠ وبعد مناقشات مستفيضة حول هذا الموضوع عرض خلالها الجانب الأمريكى انشاء قوة شرطة أمريكية تعمل تحت أمرة المقيم البريطانى بالخليج أو اسناد هذه المهمة الى الشرطة العسكرية الأمريكية التابعة لقيادة الخليج ، اعترض الجانب الانجليزى بشدة على هذه المقترحات ، وأصر على ضرورة تجنب المتاعب السياسية التى قد تنجم عن ذلك ٠ غير ان الجانب الأمريكى احتج على معاملة الأمريكيين قضائيا فى البحرين على قدم المساواة مع الايرانيين ، ووعد بتجربة اسناد الخدمة القنصلية الى القنصل الأمريكى بالظهران على سبيل التجربة ، والبحث عن حل بديل فى حالة فشل التجربة ٠

وطرحت مسألة الوجود الفرنسى فى سورية ولبنان على بساط البحث فى الجلسة الثانية للمحادثات (١٢ ابريل) ، فعرض الجانب البريطانى لابعاد الموقف بما فى ذلك المفاوضات التى دارت على المستوى المحلى والاتفاقية الخاصة بنقل السلطة فى سورية ولبنان الى حكومة فرنسا الحرة ، والمفاوضات التى أجريت مع الجنرال كاترو ٠ وأكد الجانب الأمريكى ان الولايات المتحدة تستعد للاعتراف باستقلال سورية ولبنان ، وتعيين وزير أمريكى مفوض فيهما بمجرد اعلان الاستقلال ٠ واعترض على فكرة اخراج الفرنسيين من المنطقة التى اقترحها الجانب البريطانى لسبر غور الأمريكان ، وأصر الجانب الأمريكى على ضرورة احتفاظ الفرنسيين بصلاحيات ادارية فى سورية ولبنان حتى تضع الحرب أوزارها ، على ان يتحول القائد العام الفرنسى فى بيروت الى سفير فوق العادة ٠ ولكن الجانب البريطانى رأى أن ينظم الفرنسيون علاقتهم بالبلدين فى شكل معاهدة على ما فعلت بريطانيا مع مصر والعراق ، وان يتخذ الفرنسيون موقفا محددا من مطالب الاستقلال فى البلدين حرصا على مصالح الحلفاء فى المنطقة ، وانه يجب عقد اتفاقية تسوية اذا فشلت تجربة تعايش المصالح الانجليزية ـ الفرنسية ٠

وقبل الجانب الأمريكى بالمقترحات البريطانية ، غير أنه أعلن اعتراضه

على ما تعهدت به بريطانيا لفرنسا الحرة فى اتفاقية ليتلتون - ديجول (٢٥ ، ٢٧ يوليو ١٩٤١) من ان يكون لفرنسا امتيازات خاصة فى سورية ولبنان دون سائر الدول الكبرى الأخرى لأن ذلك يتعارض - فى رأيهم - مع مبدأ « التعايش السلمى Modus vivendi » الذى طالبت به أمريكا فى المنطقة ٠

وكان الوفد الأمريكى قد اقترح اعتبار المنطقة العربية « منطقة تعايش سلمى لجميع الدول الكبرى دون تمييز » ، وذلك ردا على محاولات الجانب البريطانى انتزاع اعتراف أمريكا بالمنطقة العربية وتخومها منطقة نفوذ بريطانى،طالما أن اهتمامات أمريكا بالمنطقة اقتصادية وثقافية بالدرجة الأولى ٠

وتناولت المحادثات موضوع التعاون الانجليزى - الأمريكى لدعم اقتصاديات المنطقة فى اطار « المجلس الاقتصادى للشرق الأوسط Middle East Economic Council (MEEC) » كامتداد لنشاط مركز تموين الشرق الأوسط ، الذى نجح فى تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتى لبلاد المنطقة خلال انقطاع الخطوط الملاحية فى البحر المتوسط بسبب ظروف الحرب ، على ان يكون المجلس المقترح بمثابة مؤسسة انجليزية - أمريكية تقوم بتقديم المشورة الفنية لدول المنطقة فى المجال الاقتصادى ٠

وقد وافق الجانب الأمريكى على المشروع ، على ان يكون المجلس المقترح « منظمة اقليمية » تساهم فيها جميع دول المنطقة مساهمتها فى الأمم المتحدة ، وتعتمد على جهود الكفايات الفنية والعلمية المحلية ، وتموله دول المنطقة ، ويقتصر دور الانجليز والأمريكان على تقديم المشورة الفنية (١) ٠

أما عن مستقبل العلاقات الانجليزية - الأمريكية بالمنطقة العربية فتدارس الجانبان الشكاوى التى اثارها ممثلو الدولتين بالمنطقة ، وما تتركه من أثر على الدوائر السياسية بالبلدين ٠ ولفت الجانب الأمريكى انظار الجانب الآخر الى ان تكرار الشكوى من سلوك كل طرف ازاء المصالح الاقتصادية للطرف الآخر قد يؤدى الى خلق جو من التوتر ، تعجز أمامه الحكومتان عن اقناع الرأى العام فى بلديهما بسلامة نية الطرف الآخر ٠

---

(1) F.O. 371/39985 Anglo-US Conversations Regarding the Middle East, 4th meeting, 18-4-1944.

« ففى الولايات المتحدة جماعات ضغط قد تهتم بالمسائل الصغيرة وتحيلها الى تيارات رأى عام قد تؤثر على مستويات سياسية أعلى » · ولذلك من المصلحة تصفية تلك المشكلات فى مواقعها المحلية حتى لا تصل الى لندن أو واشنطون ، لأنه « بمجرد مناقشتها بالكونجرس الامريكى أو البرلمان البريطانى يصبح من الصعب معالجتها » (١) ·

وكان فى ذلك اشارة واضحة الى ان أمريكا لا تكترث لتلك الضجة التى اثارها الدبلوماسيون الانجليز بمصر والسعودية حول تزايد المصالح الأمريكية بالمنطقة ، ومنافستها للتجارة البريطانية · كما كان تحذيرا مقنعا للانجليز بخطورة التمـــادى فى تلك الحملة التى قد تفرق السبل بالحليفتين ·

وعلى أية حال ، لم يكن من المتوقع ان تعترف أمريكا بالشرق العربى منطقة نفوذ بريطانى ، فى الوقت الذى كانت قد مهدت فيه الطريق لتوطيد نفوذها بالمنطقة مستفيدة من ظروف الحرب · وكانت استراتيجيتها تقوم ـ على نحو ما رأينا ـ على توسيع نطاق مصالحها الاقتصادية عامة والبترولية خاصة · ومن ثم كان تركيز الأمريكان فى تلك المحادثات على مصـــالحهم الاقتصادية فى الخليج والسعودية ، وعلى الدور الاقتصادى الذى يمكن ان يلعبوه فى المنطقة بعد الحرب ، وطرحهم لمبدأ التعايش السلمى بين الدول الكبرى فى المنطقة بدلا من الاعتراف بها مرتعا للنفوذ البريطانى وحده · كل ذلك فى اطار محادثات سياسية استطلاعية غير رسمية حتى يجنبوا أنفسهم الالتزام بشىء محدد أمام الانجليز يقيد حركتهم بعد الحرب ·

المحادثات البترولية الانجليزية ـ الأمريكية :

وبنفس الأســلوب ، ادار الأمريكان دفة المحـــادثات الاستطلاعية البترولية التى جرت بينهم وبين الانجليز على المستوى الفنى أولا ، ثم المستوى الوزارى أخيرا · ففى المحادثات التى دارت بين خبراء البلدين بواشنطون فى الفترة من ١٣ ابريل حتى ٣ مايو ١٩٤٤ ، استعرض الطرفان المصالح البترولية البريطانية والأمريكية بالمنطقة ، وتوصلا الى المبادىء التالية (٢) :

---

(١) F.O. 371/39985 Anglo-US Conversations Regarding the Middle East, 6th meeting 26-4-1944.

(٢) National Archives Washington 800/6363, Minutes of the Joint Session of the Anglo-American Exploratory Discussions on Petroleum, No. 1, 18-4-1944 (Quoted in H. Mejcher, op. cit., pp. 17-18.

(ا) يجب ان يقوم استغلال الموارد البترولية العالمية على أساس المساواة والترشيد فى جميع المناطق التى تحتوى على ثروات بترولية ·

(ب) يجب ان يحقق استغلال الموارد البترولية المنفعة القصوى للبلاد المنتجة (وخاصة البلاد المتخلفة التى لم تبلغ درجة من التطور السياسى تؤهلها لتحقيق النضج الاقتصادى بجهودها الذاتية) ، ولذلك يجب ان يوفر استغلال البترول على يد الحكومتين قدرا من التطور الاقتصادى للبلاد الأجنبية التى تتمتع فيها الحكومتان بامتيازات بترولية ·

(ج) يجب ان يكون من حق الشعوب والامم الحصـــول على الموارد البترولية بسهولة ويسر فى اطار ميثاق الاطلنطى ، على ان يخضـــع ذلك للشروط التى توضع لضمان الامن الجماعى ·

(د) اعتراف جميع الاطراف المعنية بمبدأ تكافؤ الفرص فى أعمال التنقيب عن البترول واستغلاله فى مناطق الامتياز الحاليـــة ، دون ان يترتب على ذلك تدخل أحد الطرفين فى نشاط الطرف الآخر ، أو وضع قيود سياسية تحد من الحركة فى هذا المجال ·

(هـ) تتعهد الحكومتان الأمريكية والبريطانية ورعاياهمـــا باحترام عقود الامتياز الحالية ، وبعدم التعرض للحقوق التى تخولها تلك العقود لأصحابها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ·

(و) لا يجب ان تضع الشركات أو الحكومات العراقيل أمام خطط التوسع فى استغلال الموارد البترولية أو تطويرها على نطاق واسع ·

واتفق الطرفان — من حيث المبدأ — على عقد اجتماع سنوى لمناقشة المسائل المتعلقة بانتاج البترول ونقله وتوزيعه · غير ان الحكومة البريطانية ترددت فى الدخول فى المرحلة الثـــانية من المحادثات ، ثم ما لبثت أن اضطرت الى الاستجابة لطلب الحكومة الأمريكية ، فعينت اللورد بيفر بروك Beaverbrook رئيسا للوفد ، وتولى هل Hull وزير الخارجية الأمريكى رئاسة وفد بلاده ، وبعد محادثات طويلة وقع الجانبان على مبادىء التعاون البترولى (٨ أغسطس ١٩٤٤) ·

غير ان كل الجهود التى بذلت للوصول الى هذا الاتفاق ذهبت ادراج الرياح ، فعندما أرسل الرئيس روزفلت نص الاتفاقية الى مجلس الشيوخ الأمريكى للتصديق عليها ، عارض ممثلو الشركات البترولية الأمريكية فى

الولايات الجنوبية هذه الاتفاقية واقنعوا مجلس الشيوخ بأنها تعد بمثابة « كارتل » دولى ، فرفض المجلس التصديق عليها . (١)

السياسة الأمريكية الجديدة :

وعلى كل ، خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من تلك المحادثات الاستطلاعية السياسية والبترولية دون ان تلتزم بشيء نحو بريطانيا - الدولة ذات المصالح التقليدية فى المنطقة العربية - وبذلك أصبح باستطاعتها ان تضع اطار سياستها الخاصة بالمنطقة بما يخدم مصالحها وحدها . وقد وقع على عاتق اللجنة التنفيذية للسياسة الاقتصادية بالخارجية الأمريكية تحديد معالم السياسة الأمريكية ، فأنجزت مهمتها (فى ٢٠ ابريل ١٩٤٥) قبل أن تضع الحرب أوزارها بأشهر معدودات ، وعممت الحكومة الأمريكية تلك الخطة السياسية على بعثاتها الدبلوماسية فى صورة مذكرة تفصيلية بالغة السرية (٢) .

وقد حددت المذكرة أهداف السياسة الأمريكية فى المنطقة على النحو التالى :

١ - تدعيم المصالح المستقلة للولايات المتحدة الأمريكية لضمان السلام والامن فى المنطقة على أساس حسن الجوار .

٢ - الاعتراف بحق الشعوب فى اتباع النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى ترغب فيها .

٣ - ضمان تكافؤ الفرص بين الدول على قدم المساواة ، ونبذ سياسة الانغلاق أو التمييز فى التجارة والنقل ، والتأكيد على حرية التفاوض مع أقطار المنطقة ، سواء من خلال المؤسسات أو الوكالات الحكومية أو التجارية الخاصة ذات المصلحة فى ذلك بغض النظر عن النظم السياسية القائمة .

---

(١) M. Sachar, op. cit., p. 394.

(٢) إستطاعت الخارجية البريطانية الحصول على نص تلك المذكرة عن طريق الوزير الأمريكى المفوض فى كابول ، وقد اعتمدنا هنا على النص كما ورد بالوثائق البريطانية .

انظر : F O 371/45267 Squire to Baxter, 1-6-1945.

٤ ـ توفير الحماية لجميع المواطنين الأمريكيين فى المنطقة ، وتوسيع نطاق الحقوق الاقتصادية الأمريكية الحالية واحتمالاتها فى المستقبل ·

وأكدت المذكرة على ان السياسة الأمريكية فى المنطقة تتجه نحـو مساعدة الدول المستقلة فى الحفاظ على استقلالها ، وتشـــجيع الدول الأخرى ـ بالطرق المناسبة وفى الوقت الملائم ـ على تحقيق استقلالها ·

وأوصت اللجنة فى مذكرتها باتخاذ الاجراءات التالية لوضع هـــذه السياسة موضع التنفيذ :

١ ـ تقديم معونات مناسبة لدول الشرق الأوسط التى تتطلع الى تحسين أوضاعها الاقتصادية ورفع مستوى معيشة شعوبها ، بما يترتب على ذلك من زيادة القوة الشرائية فى تلك الدول ، وزيادة الاستقرار الاقتصادى والسياسى فيها ، ولتحقيق ذلك يجب محاولة :

(أ) توفير القروض التى توجه للاغراض الاقتصادية الانتاجية فى تلك البلاد ·

(ب) تشجيع الجهود الرامية الى الغاء جميع القيود والضوابط التى تعوق حرية انتقال التجارة والسلع من بلاد الشرق الأوسـط واليها · ونظرا لافتقار معظم بلاد المنطقة الى الدولارات ، يجب على الولايات المتحدة ان تضع نصب عينيها ان الواردات ترتبط بالصادرات ، ولذلك يجب عقد اتفاقيات تجارية مع هذه الدول تتعلق بالتعريفة الجمركية لفتح الطريق أمام السلع الأمريكية ومساعدة تلك الدول على زيادة حجم تجارتها مع الولايات المتحدة ·

(ج) مراجعة جميع المعاهدات التجارية التى تربط الولايات المتحدة بهذه الدول ، وغيرها من المسائل الاقتصادية ، من أجل وضع برنامج بناء لتوسيع نطاق هذه العلاقات ·

(د) تزويد البعثات الدبلوماسية والقنصلية بالفنيين الاكفاء فى مجالات الزراعة والصناعة والتجارة على وجه السرعة ، لاعـــداد التقارير الدورية عن تلك المجالات فى بلاد المنطقة ورصـــد التطور فيها ، وذلك لتسهيل مهمة تقديم المعونات الفنية والاستشارية لتلك البـــلاد ومـــد المؤسسات الأمريكية التى تمارس نشاطها فى تلك البلاد بالمعلومات الدقيقة عنها ؛

(هـ) تشجيع دول المنطقة على اقامة منظمة خاصـــة لمساعدتها على النهوض بالزراعة والنقل والمواصلات والصحة العامة ، على ان يستلهم هذا التشجيع تجربة التعاون الاقتصادى الذى مارسته الولايات المتحدة فى المنطقة خلال الحرب •

(و) المشاركة فى الحياة الاقتصـــادية للمنطقة بالاستجابة لطلبات المساعدات الفنية والاستشارية لأن ثمة ما يؤكد ان دول المنطقة سوف تتجه صوب الولايات المتحدة طلبا لهذه المساعدات بدرجة متزايدة ، وتلبية تلك الطلبات « يدعم مكانتنا فى المنطقة ويخدم المصالح العامة للولايات المتحدة » •

٢ ـ يجب ان يكون التنسيق المتبادل « دعامة سياستنا الاقتصـــادية وسياسات الدول الأخرى صاحبة المصالح فى المنطقة ، وخاصـــة بريطانيا والاتحاد السوفييتى وفرنســـا • وبصفة عامة يجب ان تعمل من أجل ضمان الحرية الاقتصادية دون تمييز فى جميع المسائل المتعلقة بالتجارة والترانزيت ، وغيرها من الأنشطة الاقتصـــادية ، وفقا للاهداف العامة لسياستنا التجارية كما تعبر عنها المادة السابعة من اتفاقية المعونة المتبادلة والاعلان المشترك الصادر فى ١٩٤١ » • ويجب ان يكون الهـــدف النهائى تطـوير موارد المنطقة بعيدا عن الممارسات الاستغلالية والتمييز والسيطرة « التى سببت الخلافات بين الدول فى المناطق المتخلفة فى الماضى » •

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتأهب للسيطرة على الشرق العربى ، متخذة من مصالحها الاقتصادية ركيزة لتحركها السياسى ، بعد ان استكشفت نيات بريطانيا من خلال المحادثات السياسية والبترولية التى أجرتها معها • وكانت تريد ـ على ما يبدو ـ ان تنبه الانجليز الى حقيقة ان انفرادهم بالمنطقة أمر لا يمكن القبول به ، فهى تريد المنطقة العربية مفتوحة على مصراعيها أمام مصالحها الاقتصـــادية ، ولذلك لم تعترف بالامتيازات التى خلعتها كل من بريطانيا وفرنسا على نفسها فى المنطقة ، وهو ما لم يدخله الانجليز فى حسابهم عندما خططوا لسياستهم فى المنطقة فيما بعد الحرب • وظل الانجليز ـ حتى اللحظات الأخيرة ـ يظنون ان باستطاعتهم احتواء الاطماع الأمريكية فى اطار من التعـاون الثنائى •

وغاب عنهم ان الحرب العالمية الثانية قد غيرت من موقف الولايات المتحدة حيال المنطقة ، وزادت من تطلعاتها تجاهها ، كما نقلت لواء قيادة الغرب الى أمريكا (بعد الحرب) ، فأخذت ترسم سياستها فى ضوء المتغيرات الجديدة لترث القوى الاستعمارية التقليدية فى المنطقة العربية التى احتوت على معظم احتياطى البترول العالمى . وهى اذ تسعى لذلك لا تلجأ الى الصدام المباشر ، فقد ولى زمانه ، وانما تلجأ الى أسلوب الزحف الوئيد ، وخطب ود الشعوب ، والعمل على تقويض دعائم النظم السياسية التى ارتبطت تقليديا ببريطانيا ، وابقاء الاتحاد السوفييتى بعيدا عنها .